

ثالثاً: جرح رواية لم يتكلم فيها السابقون

ومن جهة أخرى قد يجرح هو بعض الرواة من خلال النظر إلى مروياته، وإن لم يكن السابقون قد جرحوه أو تكلموا فيه. وقد سبق بعض الأئمة لذلك. ومن ذلك أنه قال في برهيه بن عمر بن سفيينة: "ولبريه هذا عن أبيه عن جده أحاديث وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاماً، إلا أنني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات"^{١٧١}. وذكر بهلول بن عبيد الكندي، فعرف به، وساق جملة من الأحاديث التي تفرد بها، ثم قال: "بهلول هذا غير ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه عن روى عنه فيه نظر، وحديثه عن أبي إسحاق أنكر منه عن غيره. وإنما ذكرته لأبين أن أحاديثه ليس مما يتابعه الثقات عليها، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلاماً"^{١٧٢}.

وذكر خالد بن إسماعيل أبا الوليد المخزومي، واتهمه بأنه "يضع الحدث على ثقاة المسلمين"، وساق جملة من مناكيره، ثم قال: "ولخالد بن إسماعيل غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه هكذا كما ذكرت وبينت أنها موضوعات كلها، ولم أر لمن تقدم وتكلم في الرجال تكلاماً فيه، على أنهم قد تكلموا في من هو خير منه بدرجات"^{١٧٣}. وذكر خالد بن يزيد بن أسد البجلي القسري، فساق جملة من أحاديثه المنكرة سنداً ومتناً، ثم قال: "خالد بن يزيد هذا له أحاديث غير ما ذكرت، وأحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسناداً، ولا متناً، ولم أر للمتقدمين الذين يتكلمون في الرجال لهم فيه قولاً، ولعلمهم غفلوا عنه، وقد رأيتهم تكلموا في من هو خير من خالد هذا، فلم أجد بدأً من أن أذكره، وأن أبين صورته عندي، وهو عندي ضعيف، إلا أن أحاديثه إفرادات، ومع ضعفه كان يكتب حديثه"^{١٧٤}.

وهكذا نرى أن ابن عدي جرح عدداً كبيراً من الرواة، لم يجرحهم أحد قبله، ولكنه لسعة علمه بالروايات تمكن من خلال النظر في روايات الراوي ومعارضته ومقارنته مع روايات الآخرين أن يتعرف على أوهامهم، ومواطن ضعفهم في ضبط الحديث ونقله، فبين حالهم وحال رواياتهم، وفصل القول في نسبة الضعف فيهم، فبين أن منهم من يهمل قليلاً ويقبل روايته، ومنهم من يهمل كثيراً فهو متروك، ومنهم من يسرق الحديث ويضع. فلم يكن ابن عدي جامعاً لآراء السابقين أو ناقلاً لكلام الآخرين، ولكنه محدث محقق وناقد ماهر، قد تهيأ له وسائل النقد، وجمع روايات الأقطار، فاستطاع أن يتوصل من خلال النظر إلى روايات الرواة ومعارضتها ومقارنتها إلى التعرف على كثير من الرواة الضعفاء الذين غفلوا عنهم المتقدمون، ومن ثم أصبح كتابه أهم مصدر لمن ألفوا في نقد الرجال وجرحهم وتعديلهم، فكتاب ابن عدي هو أهم ما اعتمدا عليه في معرفة المجروحين والحكم عليهم.

٥) ألفاظ الحكم عنده:

سبق أن أوضحنا أن الأساس الأكبر، والأصل الأقوم عند ابن عدي هو النظر في أحاديث الراوي، ومن هنا نرى أن ألفاظ الحكم عنده في الغالب تتناول أحاديث الراوي ورواياته، فتراه في الغالب يحكم عليها، وقد يحكم على الراوي من خلالها. ويمكن أن نقسم أحكامه قسمين: أحكام قبول، وأحكام تضعيف:

أولاً: أحكام قبول:

سبق أن ابن عدي قد ذكر عدداً من الرواة الثقات لكون بعض العلماء جرحوه، وقد دافع عنهم وحكم عليهم بألفاظ القبول والتوثيق. كما أنه قد يذكر بعض المجروحين، ويناقش مروياتهم، فيحكم عليه بألفاظ قبول رغم ضعفهم. لأن الحكم على الراوي عنده يكون على الأغلب الأكثر، فمن كان الغالب عليه الصواب يحكم عليه بأنه مقبول، صالح الحديث، أو لا بأس به، أو يكتب حديثه، ومن كثر فيه الخطأ مع كثرة الصواب، وهو لا يتعمد الخطأ أو الكذب، وإنما يخطأ توهماً، فيحكم عليه بأنه يكتب حديثه مع ضعفه، أو نحو ذلك من الأحكام.

(١) الجملة الأولى من أحكام القبول تنبئ عن التوثيق والاحتجاج، وذلك للراوي الذي يندر أخطاؤه، ويعم صوابه، فيعرف بالضبط التام مع العدالة، فمثله يحتج بحديثه وإن أخطأ في بعض الأشياء. ومن هذه الألفاظ: من ثقاة المسلمين، أو من الأثبات، أو هو ثبت صدوق، أو مستقيم الحديث، أو أحاديثه مستقيمة، أو يحتج بحديثه، أو "يحتج به"، أو "صحيح الحديث"، أو "يكتب حديثه ويحتج به"^{١٧٥}، علماً بأن "لا بأس به"، أو "لا بأس برواياته" من الأحكام التي تكثر عنده، ويظهر أنه يستخدمه في الثقة الحجة، وفي

المقبول المتقارب، فقد يقول مثلاً "أحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به"^{١٧٦}، وقد يقول: "أحاديثه مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به"^{١٧٧}. وعلى أية حال فهو من ألفاظ القبول والتوثيق عنده^{١٧٨}.

(٢) الجملة الثانية من ألفاظ القبول تنبئ عن صدق الراوي وأنه لا بأس بقبول روايته، مثل قوله: "لا بأس به"، أو "صدوق"، أو "صالح فيما يرويه"، أو "صالح الحديث" أو "أحاديثه سالحة"، أو "له أحاديث حسان"، أو "حسن الحديث"، أو "أحاديثه حسان يجب أن تكتب عنه"، أو "متماسك الحديث"، أو "أحاديثه متقاربة"، أو "مقارب الحديث"، أو "أحاديثه متقاربة محتملة"، أو "صدوق"، أو "في جملة من ينسب إلى الصدق"، أو "من جملة أهل الصدق"، أو "إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف"، أو "صدوق يهم في الشيء بعد الشيء"، أو "الغالب على حديثه الاستقامة"، أو "الغالب عليه الصدق" أو "مقبول الأخبار ثبت لا بأس به"، أو "أحاديثه سالحة تقرب من الاستقامة"، أو "هو وسط"^{١٧٩}.

(٣) وقد يعبر عن القبول والصالح بالنفي، كأن يقول: "ليس هو بمنكر الحديث"، أو "لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً"، أو "لم أجد في أحاديثه منكراً قد جاوز المقدار والحد"، أو "ليست أحاديثه بالمنكر جداً"، أو "لم أر له شيئاً منكراً جداً"، أو "ليس هو متروك الحديث"^{١٨٠}.

(٤) ومن أحكام القبول التي تكثر عنده "يكتب حديثه"^{١٨١}، وهذا المصطلح عنده فيه نوع غموض، إلا أنه يبدو أن من لا يعتمد الكذب، وعنده أخطاء وغلطات، إلى جانب الصواب، فهو ممن يكتب حديثه. لأنه تارة يقول: "وعامة ما يرويه بعضه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه"^{١٨٢}، ويقول: "وفي أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وهو ممن يكتب حديثه"^{١٨٣}، وتارة يقول: "ممن تكتب أحاديثه، وإن كان بعضها غير محفوظة"^{١٨٤}، وتارة يقول: "وسائر أحاديثه عامتها مما لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه"^{١٨٥}. وقد يقول: "يكتب حديثه مع ضعفه"، أو "يكتب حديثه في جملة الضعفاء، أو "في حديث لين، ومع لينة يكتب حديثه"^{١٨٦}.

ثانياً: أحكام جرح وتضعيف:

حيث إن الكتاب مؤلف لذكر الضعفاء، فإن الأغلب الأعم فيه أحكام تضعيف وجرح. وابن عدي غالباً يحكم على روايات الراوي من خلال معارضتها مع روايات الآخرين فيقول مثلاً: "أحاديثه لا يوافقه عليها الثقات"، أو "أحاديثه لا يتابع عليها"، أو "في أحاديثه نظر"، أو "أحاديثه مناكير"، أو "أحاديثه موضوعات"، وقد يقول: "منكر الحديث"، أو "مضطرب الحديث". وقد يقول "يضع الحديث" أو "ضعيف" أو نحو ذلك من ألفاظ الجرح. ولعلنا نقسم هذه الألفاظ أقساماً، حسب قوة دلالتها في الجرح. القسم الأول ما يدل على بعض الضعف، والقسم الثاني ما يدل على ضعف شديد وكونه متروكاً، والقسم الثالث ما يدل على أنه كذاب وضاع.

(١) الجملة الأولى من ألفاظ الجرح تنبئ عن بعض الضعف في الراوي وأنه يوجد في أحاديثه ما يمكن قبوله، كأن يقول: "ليس بالقوي"، أو "في حديثه بعض النكرة"، أو "في بعض حديثه نكرة"، أو "ليس له متن منكر، وإنما عيب عليه الأسانيد"، أو "في حديثه بعض ما فيه"، أو "في بعض حديثه نكرة"، أو "فيه نظر"، أو "أخباره فيها نظر"، أو "ليس بمستقيم الحديث"، أو "هو مظلم الأمر"، أو "اختلف في آخر عمره"، أو "وهو متوسط في الضعفاء، وأحاديثه منها ما يتابع عليها، ومنها ما لا يتابع عليها"^{١٨٧}.

(٢) الأغلب الأعم أن يكتفي ابن عدي بالحكم على رواياته، والتصريح بعدم المتابعة والمواقفه كأن يقول: "عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات"، أو "أحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابع عليه"، أو "عامة ما يرويه لا يتابعه عليه"، أو "أحاديثه لا يتابع عليه"، أو "قلما يتابعه عليه أحد"، أو "أحاديثه لا يتابع عليها متناً ولا إسناداً"، أو "عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، إما يكون غلطاً في الإسناد، أو شيئاً يرويه بإسناد لا يرويه غيره"، أو "يروى أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد"، أو "كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدنا ومتونها"، أو "لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق"، أو "مقدار ما يروي من الحديث أفراداً ينفرد بها عن من يرويه عنه"، أو "يأتي بأحاديث لا يأتي بها غيره"^{١٨٨}. وكلها تدل على معنى، وهو أن هذا الراوي قد اختلفت عنده صفة الضبط إلى درجة أنه لم يضبط أكثر ما يرويه، فسقط الاحتجاج به وحكم عليه بالضعف أو

الترك.

(٣) وقد يعبر عن المخالفة بالنكرة، فيقول: "أحاديثه مناكير"، أو "عامّة ما يرويه مناكير"، أو "عامّة أحاديثه مناكير إما إسناداً وإما متناً"، أو "منكر الحديث عن الثقات"، أو "يروى عن الثقات المناكير" أو "حدث عن الثقات بعجائب"، أو "يروى المناكير عن الثقات والضعفاء"، أو "منكر الحديث"، أو "منكر الحديث إسناداً ومتناً"^{١٨٩}. وقد يصرح بأنه يعني بالإنتكار مخالفة الرواة الآخرين، فيقول مثلاً: "منكر الحديث، عامّة ما يرويه عن يرويه ما لا يتابع عليه"، أو "منكر الحديث، لا يتابعه الثقات عليها"، أو "منكر الحديث يأتي بمتون ولها أسانيد لا يتابعه عليها أحد"^{١٩٠}. وقد يصف أحاديثه المنكرة التي يرويها مخالفاً لغيره من الرواة بالبطلان أو الغرابة، فيقول: "الأحاديث التي يرويها بواطيل كلها"، أو "يروى البواطيل"، أو "أحاديثه بواطيل لا أصل لها"، أو "حدث عن الثقات بالبواطيل"، أو "أحاديثه غرائب"، أو "أحاديثه شبه الغرائب"، أو "عامّة ما يرويه أفراداً وغرائب"^{١٩١}.

(٤) وقد يعبر عن المخالفة والنكرة بعدم الحفظ فيقول: "أحاديثه غير محفوظة"، أو "عامّة روايته غير محفوظة"، أو "حديثه ليس بمحفوظ"^{١٩٢}. وقد يصرح بأن عدم الحفظ يعني الإنكار، فيقول: "منكر الحديث"، ثم يقول: "أحاديثه غير محفوظة"، أو يقول: "رواياته عن روى ليست محفوظة، وعامتها مناكير"، أو "أو أحاديثه كلها غير محفوظة، وهو منكر الحديث"^{١٩٣}.

(٥) وقد يعبر عن المخالفة بالضعف، فيقول: "عامّة أحاديثه وما يروي مناكير إما متناً أو إسناداً، والضعف بين على أخباره"، أو "أحاديثه غير محفوظة، الضعف على بين على حديثه، أو "على رواياته"، أو "كل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً"^{١٩٤}. وقد يكتفي بأن يقول: "ضعيف"، أو "ضعيف الحديث"، أو "ضعيف جداً"، أو "الضعف على رواياته بين"، أو "بين الضعف جداً"، أو "بين أمره في الضعفاء"^{١٩٥}. وقد يقول: "عامّة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"، أو "حديثه أكثره مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"^{١٩٦}. وقد يكتفي بأن يقول: "إلى الضعف أقرب"، أو "إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"^{١٩٧}.

(٦) ومن كانت هذه حالته، بأن كان كل أحاديثه أو عامتها مناكير وإفرادات سنداً أو متناً، لا يوافقها غيرها من الرواة فحكمه أنه متروك الحديث، ولا يكتب حديثه. والغالب أن ابن عدي يصرح بالأحكام السابقة التي يتوصل إليها من خلال النظر إلى رواياته. وفي بعض الأحيان تراه يصرح بهذه النتيجة الحتمية فيقول: "منكر الحديث لا يكتب حديثه"^{١٩٨}. وقد يكتفي بأن يقول: "متروك الحديث"^{١٩٩}، وقد يبالغ فيقول: "لا يحتج بحديثه ولا يتدين بها"^{٢٠٠}.

(٧) يوضح ابن عدي أحياناً - من خلال الدراسة والمقابلة - مدى تعمد الراوي تلك المخالفة، فإذا ظهر له أن الراوي إنما غلط فيها ولم يتعمدها بين ذلك، وهو حريص جد حريص ليعتذر للراوي بمثل هذه التصريحات، كأن يقول: "أرجو أنه لا يتعمد الكذب، ولكن يشتبه عليه فيخطئ"، أو "أرجو أن لا يتعمد الكذب، بل لعله يهيم في أحاديثه"، أو "هو ممن لا يتعمد الكذب، ولكن يشتبه عليه فيرويه حسب ما يستحسن"، أو "أرجو أنه لا يستحق ولا يستوجب تصريح كذبه"، أو "أحاديثه مناكير كلها، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه علي فيغلط فيحدث به من حفظه"^{٢٠١}.

(٨) لكنه إذا تيقن من أنه يتعمد المخالفة، بين ذلك، والتعمد إما يكون سرقة وإما يكون وضعاً. فابن عدي يحكم على الراوي بالسرقة قائلاً: "ضعيف يسرق الأحاديث"، أو "يسرق الحديث"، أو "يسرق الحديث ويسوي الأسانيد"، أو "يقلب الأسانيد ويسرق"، أو "في أحاديثه موضوعات وسرقات"، أو "يوصل الحديث ويسرق"، أو "أحاديثه عامتها مسروقة سرقتها من قوم ثقات، ويوصل الأحاديث"^{٢٠٢}.

(٩) وأشدّ الأحكام التضعيفية الحكم بالكذب والوضع. ويظهر من خلال دراسة كتاب ابن عدي أنه يتحاشى الحكم بالوضع، فإن كثيراً ممن كذبه بعض العلماء من قبله قد اعتذر عنهم بأنهم لم يتعمدوا الكذب، وإنما غلطوا. فلا يحكم ابن عدي على الراوي بأنه وضاع لمجرد كونه يروي ما لا يرويه غيره، بل ينظر إلى آراء السابقين أولاً هل اتهموه بالكذب، ثم ينظر إلى أحاديثه هل يمكن حمله على الخطأ والوهوم، وينظر إلى الإسناد هل ادعى فيه المحال بأن ادعى لقاء أشخاص ماتوا قبل ولادته، أو أصر على

الكذب؟ وينظر إلى المتن هل معناه صريح البطلان؟ فإذا تيقن من خلال تلك الأمور أن الراوي يتعمد الكذب حكم عليه بالكذب والوضع قائلاً: "أحاديثه موضوعة"، أو "أحاديثه موضوعة لا أصل لها"، أو "أحاديثه تشبه الوضع"، أو "يضع الحديث"، أو "هو في عداد من يضع الحديث"، "في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً"، أو "عامّة ما يرويّه موضوعات"، أو "كذوب"، أو "يتعمد الكذب"، أو "أرى في حديثه ما يستحق به الكذب" ٢٠٣.

١٠) وهناك نوع آخر من الجرح يتعلق بشخص الراوي، وذلك أن يكون الراوي مجهولاً، غير معروف، فلا يعرف شخصه، ولا صفاته، ولا ترجمته، بأن يكون لم يحدث عنه إلا شخص واحد، أو لم ينقل عنه إلا أحاديث يسيرة، فلم يتعرف النقاد على حاله. وفي مثل هذا الراوي يقول ابن عدي: "لا أعرفه"، أو "ليس هو بذلك المعروف"، أو "مجهول"، أو "مجهول لا يعرف"، أو "مجهول لم يحدث عنه إلا فلان" ٢٠٤. وقد يقول: "هو شبه مجهول" ٢٠٥.

١١) ومما يلحظ في أحكام ابن عدي مع التضعيف قد يوازن بين الراويين الضعيفين، فيفضل أحدهما على الآخر قائلاً: "فلان خير من فلان" ٢٠٦.

٦) المآخذ على ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال":

لعلنا قد أوضحنا فيما سبق جهود هذا العالم الجليل، وقيمة كتابه هذا، ومكانته العظيمة في ميدان علم الجرح والتعديل، فابن عدي فارس من فرسان هذا الميدان، وإمام من أئمة، وكتابه يعد موسوعة لهذا الفن الجليل. ولكن ابن عدي بشر كغيره من البشر، لا يخلو من الأخطاء، ولا يتنزه من النزعات البشرية، ومن ثم قد شاب عمله بعض المآخذ. وقد سبق الإشارة إلى بعضها، مثل سوء الترتيب، وترك ذكر بعض الضعفاء، وذكر بعض الثقات والصحابة. ومن الأمور التي تؤخذ على ابن عدي ما يلي:

١) خطأه في معرفة بعض الرواة:

الناظر في كتب الرجال كثيراً ما يجد راويين أو أكثر يتفقون في الاسم واسم الأب والنسبة، فيشتبه على المحدث العادي، ولكن المحدث الماهر يميز بينهم بالنظر إلى الأساتذة والتلاميذ والقرائن الأخرى. ورغم ذلك قد يخطئ الناقد في معرفة بعض الرواة فيخلط رايواً بآخر، لشدة التشابه حتى في الأساتذة والتلاميذ. وابن عدي من أوسع الناس علماً بالرجال، وأكثرهم اطلاعاً على أحوالهم، إلا أنه قد التبس عليه بعض الرجال، لقلّة رواياتهم إلى جانب تشابههم في الاسم واسم الأب وفي البلد والعصر وفي الشيوخ والتلاميذ. ومن أمثلة ذلك أنه خلط بين "محمد بن وهب بن عطية الدمشقي"، و"محمد بن وهب بن مسلم القرشي الدمشقي"، وهما متعاصران يتفقان في الاسم والبلد وفي الشيوخ والتلاميذ، إلى جانب أن من يروي عن هذا أو ذاك لا يسمي جده، بل يكتفي بذكر اسمه واسم أبيه فيقول: "محمد بن وهب" فالتبس الأمر على ابن عدي فظن أن "محمد بن وهب" شخص واحد. فنذكر محمد بن وهب بن عطية الدمشقي، وساق له حديثين منكرين باطلين وقال: "ولمحمد بن وهب بن عطية غير حديث منكر، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وقد رأيتهم تكلموا فيمن هو خير منه" ٢٠٧.

والواقع أن "محمد بن وهب" الذي ساق له ابن عدي الحديثين المنكرين هو "محمد بن وهب بن مسلم"، وليس "محمد بن وهب بن عطية". ف"محمد بن وهب بن عطية" راوٍ صدوق أخرج له البخاري حديثاً، وابن ماجه حديثاً. وأما "محمد بن وهب بن مسلم" فليس له رواية في الكتب الستة، وهو راوي الحديثين المنكرين اللذين ذكرهما ابن عدي. وفي ذلك يقول الذهبي: "محمد بن وهب الدمشقي عن الوليد بن مسلم وغيره... وقال ابن عدي: لما بدأ ذكره: هذا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي، فأخطأ حيث جعل اسم جده عطية، فإن الذي جده عطية آخر، وهو أبو عبد الله السلمي الذي أخرج له البخاري عن الذهلي عنه عن محمد بن حرب وله رواية أيضاً عن الوليد ويقية.. وأما الضعيف فهو محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي، ذكره ابن عساكر بعد ابن عطية فقال: حديث بمصر...." ٢٠٨. وذكر الحافظ ابن حجر ابن عطية أولاً، ثم ذكر ابن مسلم تمييزاً وقال: "ظن ابن عدي أنه الأول، فقال: هو محمد بن وهب بن عطية، وليس كما ظن، وقد فرق بينهما أبو القاسم بن عساكر فأصاب" ٢٠٩.

ومن أوهامه من هذا القبيل أنه خلط بين شخصين كنيتهما "أبو عصام" فجعلهما واحداً، ثم توصل من هذا الخطأ إلى خطأ

آخر وهو توثيق راوٍ ضعيف جداً متهم بالكذب. وذلك أن من جملة المجروحين خالد بن عبيد العنكي، أبو عصام البصري، نزيل مرو، وهو من طبقة التابعين، روى عن أنس. وكان جليل القدر معظماً عند العلماء، ولا سيما أهل مرو، ولكنه كان ضعيفاً في الحديث إلى درجة الوضع والكذب، فقد حدث عن أنس بنسخة موضوعة كلها أباطيل لا أصل لها، حتى قال ابن حبان: "يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة". وبذلك أصبح متروك الحديث عند المحدثين جميعاً، وليس له عند أصحاب الكتب الستة رواية إلا ابن ماجه فقد أخرج له حديثاً واحداً^{٢١٠}.

وقد ذكر ابن عدي هذا الراوي المجمع على ضعفه والمتروك حديثه، ولكنه خلطه براوٍ آخر معروف بكنيته، وهو "أبو عصام المزني البصري"، اختلف في اسمه، وقيل اسمه ثمامة فهذا راوٍ صدوق مقبول^{٢١١}، روى عن أنس حديث التنفس في الإناء ثلاثاً، أخرجه من طريقه مسلم، وغيره من أصحاب السنن والمسانيد. قال مسلم: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَصَامٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا وَيَقُولُ إِنَّهُ أَرَوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرًا قَالَ أَنَسُ فَأَنَا أَنْتَفَسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا"^{٢١٢}. حدثه عن أبي عصام جماعة من الثقات، مثل شعبة وهشام الدستوائي، وغيرهم. وابن عدي توهم فجعلهما واحداً، وهذا التوهم دفعه إلى خطأ كبير. وذلك أنه لما ترجم لخالد بن عبيد العنكي، أبي عصام البصري، ونقل فيه جروح العلماء، ساق جملة من أحاديثه، فساق بعض أحاديث خالد بن عبيد المنكرة، وبعض أحاديث أبي عصام ثمامة البصري الصحيحة، مثل حديث التنفس ثلاثاً عند الشرب. ولما وجد أن "أبا عصام" له جملة من الأحاديث الصحيحة - زعماً منه أن الأحاديث الصحيحة هذه لأبي عصام خالد - استخلص إلى نتيجة خاطئة إذ مال إلى قبوله قائلًا: "لأبي عصام هذا غير ما ذكرت من الحديث عن أنس وابن بريده والحسن (البصري) وغيرهم، وهو بصري نزل مرو، وليس في حديثه حديث منكر جداً"^{٢١٣}. ولا شك أن هذا الحكم خطأ نتيجة عن وهم، فأبو عصام خالد بن عبيد العنكي مجمع على ضعفه وتركه، متهم في أحاديثه. وأما الذي ليس في أحاديثه منكر فأبو عصام البصري ثمامة. ومن هنا قال الذهبي: "وقد وهم ابن عدي وتوهم أن هذا هو أبو عصام، ذاك الثقة الذي حدث عنه شعبة وعبد الوارث، فساق في الترجمة حديث التنفس ثلاثاً، الذي أخرجه مسلم، وحديث مصوه مصا، وهو خبر محفوظ"^{٢١٤}.

٢) الغموض والتناقض والتردد في بعض الأحكام:

تميز ابن عدي بالمناقشة المفصلة وتوضيح أحوال الرواة وأحاديثهم. ولكننا نجد في بعض الأحيان يأتي بأحكام فيه نوع غموض، كأنه تردد في الحكم عليه بين تحسين وتضعيف، أو أن المصطلح لم يستقر عنده. ومن ذلك أنه في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال في أول الترجمة: "روى عن الثقات أحاديث مناكير". وبعد عرض بعض الأحاديث قال: "وهذه الأحاديث بهذا الإسناد لم أره إلا من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن هذا، ولعل هذا من قبل جعفر بن عبد الواحد [الراوي عن إبراهيم]، فإنه لين، ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن حديثاً منكرًا يحكم من أجله على ضعفه"^{٢١٥}. فانظر إلى التعارض بين الحكم الأول والثاني، ففي الأول يجزم بأنه يروي المناكير عن الثقات، ثم يقول: لم أر له حديثاً منكرًا!.

ومثله حكمه على حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان الأزدي، فبعد ما عرف به نقل عن النقاد، مثل يحيى بن معين، وعلي بن المدني، وعبد الرحمن بن مهدي، والبخاري، والنسائي وغيرهم تضعيفه، ولم ينقل عن أحد توثيقه. ثم ساق جملة من أحاديثه التي تفرد بها وأنكرت عليه، ثم قال: "ولحسام غير ما ذكرت من الحديث، وعامة أحاديثه إفرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"^{٢١٦}. فانظر إلى غموض هذا الحكم والتناقض فيه، فحسام يكاد يكون مجمعاً على أنه ضعيف متروك، كما قال ابن حجر: "ضعيف يكاد أن يترك"^{٢١٧}. وابن عدي نفسه ينقل أقوال العلماء في تضعيفه، ويعترف بأنه ضعيف عامة أحاديثه مناكير يتفرد بها عن الثقات، ورغم ذلك يقول: هو حسن الحديث، ثم يناقض ثانياً فيقول: هو إلى الضعف أقرب.

في عمر بن حبيب العدوي البصري نقل عن النقاد تضعيفه، وساق جملة من مناكيره، أحاديثه التي تفرد بها وخالف فيها الثقات، ثم قال: "ولعمر بن حبيب غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث، ومع ذلك يكتب حديثه مع ضعفه"^{٢١٨}. ولا يخفى التعارض والغموض في كلامه، فالراوي ضعيف عند النقاد، لم يوثقه أحد، وهو بنفسه ساق جملة كبيرة من مناكيره، ثم يقول هو حسن الحديث،

وفي الوقت نفسه يقول: ضعيف.

ومن أمثلة التردد أنه ذكر جعفر بن جسر بن فرقد القصاب، وساق له بعض الأحاديث المنكرة، ثم قال: "ولجعفر بن جسر أحاديث منكري غير ما ذكرت، ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه؛ لأن عامة ما يرويه منكر، وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها. ولعل ذلك إنما هو من قبل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه من تقدم ممن يتكلمون في الضعفاء، لأنني لم أر جعفرًا يروي عن غير أبيه"^{٢١٩}.

هكذا تراه هنا يميل إلى أن الضعف والإنكار في جسر بن فرقد، لا في ابنه جعفر. ولكنه في ترجمة جسر هذا ذكر أقوال العلماء السابقين في جرحه، وساق بعض الأحاديث المنكرة التي يرويها جسر، وعنه ابنه جعفر، ثم قال: "البلاء من جعفر، لا من جسر؛ لأن هذه الأحاديث التي أمليتها عن محمد بن زياد عن جعفر بن جسر عن أبيه لا يرويها عن جسر غير ابنه جعفر. والأحاديث الأخرى التي أمليت مما يرويه عنه غير ابنه فهي أحاديث صالحة مستقيمة، على أن جسرًا هو في الضعفاء وابنه مثله. ولجسر بن فرقد هذا غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه عامتها غير محفوظة"^{٢٢٠}. فهو هنا يجزم بأن البلاء من الابن، لا من الأب، على خلاف ما مال إليه في الأول.

وفي حماد بن الجعد نقل عن جماعة من النقاد تضعيفه، وذكر بعض أحاديثه التي تفرد بها وأغرب فيها، ثم قال: "وحماد بن الجعد ليس له من الأحاديث غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث ومع ضعفه يكتب حديثه"^{٢٢١}. ولا أدري كيف يكون حسن الحديث، ثم يكون ضعيفاً يكتب حديثه؟ وفي الكتاب أمثلة أخرى للغموض والتردد.

٣) توثيق الضعيف، ومخالفة الجمهور في التضعيف:

وقد رأينا فيما سبق أن ابن عدي يحرص على الاعتدال، ويحاول الاعتذار عن الراوي المجروح، والدفاع عنه ما أمكن، مما جعل لجرحه قيمة عند المتأخرين، فليس هو ممن يتعجل في الجرح، ولا يجرح الراوي بخطأ أو خطأين، بل يترقب ويتثبت. ولكنه قد دفعه هذا الحرص وذلك المنهج إلى توثيق ضعيف في بعض الأحيان. فترى أن حرصه على الاعتذار للراوي قد يدفعه إلى أن يوثق رويًا قد أجمع النقاد على تركه. ومن ذلك أنه دافع عن شيخه "أحمد بن محمد بن سعيد" المعروف بابن عقدة (ت ٣٣٢هـ)، وقال فيه: "كان صاحب معرفة وحفظ، ومقدم في هذه الصناعة إلا أنني رأيت مشايخ بغداد مسيئين التناء عليه.... وكان مقدماً في الشيعة، وفي هذه الصناعة (أي في علم الحديث) أيضاً، ولم أجد بدأ من ذكره؛ لأنني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره للذي كان فيه من الفضل والمعرفة"^{٢٢٢}. هكذا يقول، رغم أن ابن عقدة هذا رغم توسعه في الحفظ والرواية قد ضعفه العلماء لكثرة روايته الأحاديث المنكرة عن الضعفاء والمجهولين، ولتشييعه وروايته في مثالب الصحابة، ولضعفه في دينه، كما هو مشروح في مصادر ترجمته^{٢٢٣}، وقد ظهر لي أنه لم يعظم من شأن ابن عقدة غير ابن عدي، إلى جانب أنه دافع عنه بألفاظ تعظيم لم يستخدمها في كثير من الأئمة.

ومن ذلك أنه ذكر "حامد بن آدم المروزي"، وقد كذبه السعدي، وابن معين، وأحمد بن علي السليمانى، والجوزجاني، ولكن ابن عدي ذهب إلى توثيقه وتقوية أمره قائلاً: "وحامد بن آدم هذا يروي عن عبد الله بن المبارك.... ولم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنما يوتى ذلك إذا حدث عن ضعيف"^{٢٢٤}. فتراه لا يضعفه، حتى لا يصفه بالأخطاء، والأوهام غير المتعمدة، بل يحمل الرواة أعباء الأخطاء، ويفعل كل ذلك دون أن يسوق له شيئاً من أحاديثه.

وفي ترجمة إسماعيل بن إبراهيم أبي يحيى التيمي ذكر عن ابن نمير والبخاري أنه ضعيف جداً، ونقل عن النسائي وغيره أنه ضعيف. وساق له حديثاً واحداً، ثم قال: "ولأبي يحيى التيمي هذا أحاديث حسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن، ويكتب حديثه"^{٢٢٥}. وإسماعيل بن إبراهيم هذا قد ضعفه غير من ذكر من العلماء، بل قد أجمع العلماء على ضعفه، ومن هنا قال الذهبي: "مجمع على ضعفه"^{٢٢٦}، وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقریب: "ضعيف"^{٢٢٧}. ورغم هذا ترى ابن عدي يدعي أن أحاديثه حسان، وأنه لم يجد فيها حديثاً واحداً منكراً، ولا يثبت دعواه من خلال عرض أحاديثه وموازنتها مع مرويات غيره من العلماء.

وخارجة بن مصعب، أبو الحجاج السرخسي (١٦٨هـ)، أحد الضعفاء الذين استقر عند النقاد ضعفه وتركه، حتى قال ابن حجر "متروك، كان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه"^{٢٢٨}، وما يقوله الحافظ في التقریب هو خلاصة آراء النقاد وعصارتها. وقد ذكره ابن عدي، ونقل فيه عن العلماء النقاد أنواعاً شتى من الجروح، فمنهم من كذبه، ومنهم من تركه، ومنهم من ضعفه، ولم ينقل عن أحد أنه مقبول أو صدوق. ثم ساق قرابة ٥٣ حديثاً من أحاديثه في عشر صفحات، وبين ما فيها من المخالفات والتفرد. ثم قال: "وخارجة بن مصعب له حديث كثير، وأصناف، فيها مسند ومقاطيع، وحدث عنه أهل العراق وأهل خراسان، وهو ممن يكتب حديثه، وعندني أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن فإنه يغلط ولا يعتمد، وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن روى عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يعتمد الكذب"^{٢٢٩}. فتراه يخالف النقاد الذين يذكرون آراءهم في جرحه، اعتماداً على أن محدثي هذه المدن قد رَووا عنه، ويحمل أخطاءه تارة على تلاميذه، وتارة يعتذر له بالغلط.

٤) عدم التثبت في نقل أحاديث الراوي، وعيب الراوي بحديث لم يروه هو بل وضع عليه:

سبق أن أحكام ابن عدي تعتمد على أحاديث الراوي ورواياته، وهو منهج قويم ومسلك سليم، ومعياري مستقيم لنقد الراوي، وأقوم في الحكم عليه وأدنى أن لا يظلم، ولكن لا بد أن يكون السند إلى هذا الراوي صحيحاً. فإذا صح عن الراوي أنه يروي ما يخالف فيه الثقات، وما لا يتابعه عليه أحد حكم عليه بالضعف حسب درجة المخالفة والتفرد والبعد في أحاديثه. وإذا صح أن معظم أحاديثه يتابعه عليه غيره من الرواة، ولا يتفرد به، ثبت أنه ضابط حافظ ثقة في رواية الحديث، وإن قيل تضعيفه شيء. ولكن لا يمكن أن يتهم الراوي بشيء ليس من روايته، وإنما وضع عليه فيما بعد. وهذا ما حصل لابن عدي في بعض الأحيان. فمن المجروحين الذين ذكروهم ابن عدي "عبد العزيز بن أبي رواد ميمون المكي (١٥٩هـ)"، وهو محدث صدوق عابد، أخرج له البخاري في التاريخ، وأصحاب السنن^{٢٣٠}. وذكره ابن عدي، وساق له بعض الأحاديث، ثم قال: "ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه"^{٢٣١}. ومن تلك الأحاديث حديث قال فيه ابن عدي: "حدثنا ابن أبي عصمة، ثنا أحمد بن عبد الله بن قراب الحداد قال: ثنا إبراهيم بن أبي منصور، ثنا عبد الله بن المغيرة بمصر ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حي، وهو بأرض العراق، فإذا أنت لقيته فأقرئه مني السلام، وسيلقاه قوم من أمتي يوجب الله لهم الجنة". هذا بلا شك حديث منكر لا يتابع عليه، ولكن اللوم ليس فيه على عبد العزيز بن أبي رواد، بل الحديث وضع عليه فيما بعد، واللوم على الراوي عنه "عبد الله بن المغيرة". قال الذهبي، بعد أن ذكر رواية ابن عدي لهذا الحديث في ترجمة ابن أبي رواد: "هذا من عيوب كامل ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل، وإسناد مظلم، وابن المغيرة ليس بثقة"^{٢٣٢}.

و"غالب بن خُطَّاف القطان، أبو سليمان، البصري"، وهو محدث صدوق ثقة، من رجال الصحيحين، أخرج له البخاري ومسلم وغيرهما الأئمة^{٢٣٣}. ذكره ابن عدي، وساق له بعض الأحاديث وقال: "غالب الضعف على أحاديثه بين"، وقال: "ولغالب غير ما ذكرت، وفي حديثه بعض النكرة، وقد روى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله حديث "شهد الله..". حديث معضل، رواه عنه عمر بن المختار، بصري، ورواه عن عمر بن عمار بن عمر ابنه، حدثناه الحسن بن سفيان، وعبدان، ومحمد بن الحسن البصري وأحمد بن حفص السعدي، كلهم عن عمار بذلك"^{٢٣٤}.

وقد عقب الذهبي على صنيع ابن عدي قائلاً: "الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد بن حنبل - كما قدمنا - ثقة ثقة"^{٢٣٥}.

٥) تأثره بالتصّب المذهبي في الجرح والتوثيق:

يتضح لقارئ كتاب ابن عدي أنه قد رزق قدرًا كبيراً من التوازن والحلم، والاعتدال والاعتزان، فلم يتسرع إلى تضعيف الصدوق، بل إن تربيته قد دفعه أحياناً إلى توثيق المجمع على ضعفه. هذا ما تبين مما سبق. فهل حصل منه عكس ذلك؟ هل تعدد لتضعيف راوٍ لكونه مخالفاً له في المذهب، أو لسبب آخر غير الضعف في رواية الحديث؟ قد اتهم ابن عدي بذلك. فقد اتهمه بعض الأحناف بأنه

تعصب للشوافع فوثق بعض شيوخ الشافعي وتلاميذه رغم إجماع الجمهور على تضعيفه، كما أنه جرح أئمة المذهب الحنفي وبالغ في جرحهم وشنع بهم وما ذاك إلا تعصب مقوت منه. وممن اتهمه بذلك الشيخ محمد زاهد الكوثري، فقد اتهمه بالإساءة إلى الأحناف والتكلم فيهم عن هوى من أجل التعصب، وبتقوية بعض شيوخ الشافعي وتلاميذه الضعفاء من أجل التعصب المذهبي أيضاً^{٢٣٦}. وتبعه في ذلك تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وذهب إلى أن ابن عدي لا ينبغي أن يعد من النقاد المعتدلين الذين يعتمد على جرحهم وتعديلهم - كما فعل الذهبي وغيره - بل ينبغي أن يعد من المتعنتين الذين لا يعتمد على جرحهم^{٢٣٧}. فما مدى صحة هذه التهمة؟ يبدو للباحث أن ابن عدي الغالب عليه الاعتدال والتثبت، وأنه لم يعتمد جرح أحد وإظهار مثالبه من أجل الخلاف المذهبي أو الهوى، ولكنه قد تأثر بمذهبه الفقهي، فأملى عليه حبه نوعاً من الاندفاع للاعتذار، كما أن كرهه المذهبي قد منعه من الاعتدال والاعتذار المعهودين منه. والأمثلة التالية توضح لنا ذلك:

أولاً: الجرح إلى توثيق أناس لأسباب مذهبية:

ترجم ابن عدي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبي إسحاق الأسلمي (ت ١٨٤هـ)، وهو من شيوخ الإمام الشافعي، وقد أكثر عنه الشافعي وأحسن الظن به، فقال: "لأن يخر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث"^{٢٣٨}. وقد خالف أئمة الحديث وجهابذة النقد الشافعي في هذا، فيكادون يجمعون على ضعفه، بل على أنه كذاب، متهم في دينه، وأنه قد اجتمع فيه ضروب من البدع، فكان قديراً، شيعياً، رافضياً، معتزلياً، جهمياً. وممن صرح بأنه ضعيف متروك أحمد بن حنبل، والبخاري، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن سعد، والعجلي، ونعيم بن حماد، وأبو إسحاق إبراهيم السعدي، والنسائي، والدارقطني والعقلي، والجوزجاني، وأبو زرعة الرازي وغيرهم كثيرون، بل لم يذكره أحد من علماء الجرح والتعديل إلا جرحه وصرح بأنه ضعيف متروك. وممن صرح بأنه "كذاب"، و"متهم في دينه" وأنه "كان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً"، مالك بن أنس، ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن سعد، ويزيد بن هارون، وابن حبان البستي، والبزار، وأنكروا على الإمام الشافعي الاحتجاج به أشد الإنكار^{٢٣٩}.

رغم هذا الإجماع أو شبه الإجماع ترى ابن عدي يدافع عنه دفاعاً كبيراً، ومن أجل ذلك تراه يبحث عن وثقه، وينظر إلى من حدث عنه من أئمة الحديث. فأما الأول فلم يكذب ابن عدي وشيخه ابن عقدة - السابق ذكره - يجدان أحداً من أئمة النقد وجهابذة الجرح والتعديل، إلا محدثاً واحداً اسمه حمدان بن الأصبهاني، فنقل ابن عدي عن شيخه ابن عقدة أنه قبل قبل رواية إبراهيم بن أبي يحيى. وحمدان بن الأصفهاني هذا محدث مغمور ليس من علماء النقد، ولم يذكره الذهبي في رسالته "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ولا السخاوي في رسالته: "المتكلمون في الرجال"^{٢٤٠}. فأين رأيه في مقابل أئمة الجرح والتعديل الذين أجمعوا على تضعيفه وتركه، بل على تكذيبه. ومن هنا قال الذهبي بعد ذكر توثيق الشافعي وابن الأصفهاني لإبراهيم هذا: "والجرح مقدم"^{٢٤١}، ولا سيما إذا كان الجرح مفسراً موضعاً مجمعاً عليه.

وأما الأمر الثاني، وهو النظر إلى من روى عنه من الثقات فقال ابن عدي: "وقد حدث عنه ابن جريج، والثوري، وعباد بن منصور، ومندل، وأبو أيوب، ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار"^{٢٤٢}. والحق أن ابن عدي بالغ وجاوز الحد من جهتين: أولهما أن هؤلاء الذين ذكرهم ابن عدي لم يروا عن إبراهيم بن أبي يحيى إلا قليلاً، إلى جانب أنهم كانوا يستحيون من ذكره ومن التصريح بالرواية عنه، ومن ثم كانوا يكتفون عنه، ولا يصرحون باسمه. فالرجل مشهور بأنه "إبراهيم بن أبي يحيى" أو "إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى" فيقول فيه ابن جريج تارة: "إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء"، وتارة يقول: "إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم"، وقد يحذف اسمه حذفاً، فيقول: "أخبرت عن عثيم". ويقول الثوري: "عن رجل عن عمارة" فلا يسم الرجل الذي هو إبراهيم هذا. ويقول مندل: "حدثنا أبو إسحاق"، يعني به إبراهيم هذا، ولكن يكتفي عنه رغم أنه مشهور باسمه لا بكنيته^{٢٤٣}. وهكذا تراهم يفعلون، وما ذلك إلا لكونه ضعيفاً عندهم ولعدم ارتياحهم بالتصريح بالأخذ عنهم.

ثانيهما أن رواية الثقات عن راوٍ ليست نصريجاً بتوثيقهم إياه، بل قد يرون عن يصرحون بتضعيفه وجرحه لسبب من

الأسباب، إما لعدم وجود هذا الحديث عند غيره، وإما لعلو سنده، وإما لعله أخرى. وقد نقل ابن عدي في كتابه نماذج كثيرة لرواة الأئمة عن جماعة من الضعفاء، ولم يوثق هو أولئك الضعفاء من أجل رواية الأئمة عنهم. فسفيان الثوري قد روى عن محمد بن السائب الكلبي، رغم تكذيبه إياه^{٢٤٤}، وروى حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق صاحب المغازي، رغم تضعيفه إياه^{٢٤٥}. وفي ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قال ابن عدي: "هو بين في الضعفاء، على أن الليث بن سعد قد روى عنه نسخة طويلة"^{٢٤٦}. فلا يشفع له رواية الإمام الليث عنه. وفي أبان بن أبي عياش صرح بأنه ضعيف بين الأمر في الضعف، رغم أنه قد حدث عنه الثوري ومعمّر وابن جريج وإسرائيل وحماد بن سلمة وغيرهم^{٢٤٧}. وهذا كثير.

ثم إن ابن عدي قد بالغ في الدفاع عنه حتى تجاوز الحد، فقال: "له أحاديث كثيرة، وله كتاب "الموطأ"، أضعاف موطأ مالك، ونسخ كثيرة..... وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبهرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل شيخه، لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الأصفهاني وغيرهما"^{٢٤٨}. هكذا تراه يقوي من أمره، حتى يصرح بأنه لم يجد في أحاديثه الكثيرة حديثاً واحداً منكراً، هكذا! مع تصريح ابن معين وأحمد وغيرهما بأنه يروي المناكير والأباطيل والموضوعات.

فالظاهر أن ابن عدي قد أخذته نفحة من التعصب لإمامه الشافعي رحمه الله، وشق عليه أن يعتمد الشافعي على ضعيف وكذاب فاجتهد لتوثيقه فتجاوز الحد فيه. وهو نفسه قد جزم في موضع آخر بأن إبراهيم هذا ضعيف^{٢٤٩}، لعله نسي هنا هذا الاندفاع فمشى مع الجمهور. وأما غيره من أئمة الحديث من أتباع الإمام الشافعي فلم يذهبوا مذهب ابن عدي، لما فيه من مخالفة إجماع أئمة الجرح والتعديل. بل بحثوا العذر للشافعي، واعترفوا بأنه قد أخطأ في اعتماده عليه^{٢٥٠}.

وفي الكتاب بعض النماذج من هذا القيل حيث يشعر القارئ أن ابن عدي يبالي في الدفاع عن المترجم له والاعتذار له، والتقليل من ضعفه لكونه من شيوخ الشافعي أو تلاميذه، أو أن الشافعي أتى عليه وأحسن الظن فيه، مثل حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة بن عمران بن قراد التجيبي المصري، وسعيد بن سالم القداح، ومسلم بن خالد الزنجي، ومقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني، أبي الحسن البلخي، نزيل مرو، والحسين بن علي أبي علي الكرابيسي^{٢٥١}.

ثانياً: الجنوح إلى تضعيف أناس لأسباب مذهبية:

وفي المقابل يشعر القارئ أن ابن عدي عندما يذكر الإمام أبا حنيفة وشيوخه وتلاميذه لا يظهر منه ذلك التريث والاعتدال والسعي الحثيث للاعتذار عن الراوي. وبالمثال يتضح المقال. فقد ذكر ابن عدي ضمن الضعفاء "إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة (ت ٢١٢هـ)"، ولم ينقل فيه جرحاً عن أحد فيما يتعلق برواية الحديث. وإسماعيل بن حماد هذا قد وصف الذهبي بأنه "إمام" وأنه من كبار الفقهاء، ونقل عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال: ما ولي القضاء من لدن عمر إلى اليوم أعلم من إسماعيل بن حماد. قيل: ولا الحسن البصري؟ قال: ولا الحسن. وذكره ابن العماد الحنبلي فقال: "الفقيه أبو حيان إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الإمام، روى عن مالك بن مغول، وجماعة. وولي قضاء الجانب الشرقي ببغداد، ثم ولي قضاء البصرة، وكان موصوفاً بالزهد والعبادة والعدل في الأحكام"، ولم أعلم أحداً أساء التناء عليه في دينه وورعه أو عدله^{٢٥٢}. ورغم ذلك ذكره ابن عدي، ونقل فيه بعض ما ينكر في العقيدة مثل القول بخلق القرآن، والقول في الإيمان أنه القول فقط أم القول والعمل معاً، ولم ينقل فيه عن أحد جرحاً في رواية الحديث. ثم قال: "وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ليس له من الروايات شيء. ليس هو ولا أبوه ولا جده أبو حنيفة من أهل الروايات، وثلاثتهم قد ذكرتهم في كتابي هذا في جملة الضعفاء"^{٢٥٣}.

قارئ كتاب ابن عدي يستغرب هذا الأسلوب منه ويتعجب، ولا يجد بداً من أن يسأله: إذا لم يكونوا من أهل الروايات فلم ذكرتهم في كتابك؟ للتشهير بهم؟ فمنهج الكتاب والشرط الذي اشترطه على نفسه يقتضي أن لا يذكر إلا من جرح في باب الرواية، وإسماعيل هذا لم ينقل فيه أي جرح في باب الرواية، وإنما ذكر بعض الأشياء في أمور العقيدة. وما نقله يبدو أنه كذب وافتراء. وإن كان صحيحاً فإن كتابه هذا لم يؤلف لذكر المجروحين في العقيدة حقاً أو باطلاً، فكم من مجروح في العقيدة حقاً ويقيناً من الجهمية

والمشبهة والمعتزلة والخوارج لم يذكرهم ابن عدي لعدم اتصالهم برواية الحديث. ثم إن هناك عدداً من المحدثين الأئمة قد جرحوا في العقيدة لم يذكرهم ابن عدي، مثل علي بن المدني، أمير المؤمنين في الحديث قال بخلق القرآن، وتلميذه الإمام البخاري جرح في هذه المسألة أيضاً^{٢٥٤}، لم يذكرهما وأمثالهما ابن عدي في كتابه.

ومن جهة أخرى نرى ابن عدي يذكر عدداً كبيراً من الرواة الذين لهم روايات قليلة فيكيف عن جرحهم احتجاجاً بأن مقدار ما لهم من الروايات لا يمكن من خلالها الحكم عليهم أضعاف هم أم ثقات. وقد رأينا نماذج عديدة من ذلك فيما سبق، حيث رأينا أنه يتوقف عن جرح من لم يطلع على حديثه فيقول: "ولم يتفق لي إخراج شيء من حديثه يدل عن يروي عنه حتى أحكم بأنه ضعيف"، أو "داود بن عجلان هذا معروف بهذا الحديث، وإن كان له غيره فلعله حديث أو حديثان، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه فيتبين أنه صدوق أو ضعيف، على أن البلاء من أبي عقاب دونه"، وتارة قال: "وليس في مقدار ما له من الحديث أن يعتبر بحديثه ضعيف هو أو صدوق". وهكذا في رواة كثيرين جداً، فالراوي إذا لم يكن من "أهل الروايات" فابن عدي لا يجرحه - لأن أحكامه إنما تبنى على دراسة الروايات وموازنتها - وإن جرحه غيره. فكيف هو يجرح رويماً يصرح بأنه "ليس من أهل الروايات"، فهل كان يشفي غليله من الأحناف بأن يقول لهم: انظروا إلي ها أنا ذا قد ذكرت إمامكم وأبناءه في الضعفاء في كتابي؟ والله أعلم، ولكن الظاهر أنه قد حاد عن سبيله المعروف في الاعتدال والاتزان، ولعله أخذته نفة من التعصب المذهبي السائد في عصره.

وأما الإمام أبو حنيفة فقد ذكره ابن عدي ونقل عن النقاد جرحهم له، وتضعيفهم إياه، وتشنيع بعض المعاصرين، وبعض المتأخرين عليه، ونقل ثناء بعض العلماء عليه، وساق جملة من أحاديثه التي تفرد بها ووهم فيها، وبين مواضع الوهم فيها، ثم قال: "وأبو حنيفة له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدنا ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث"^{٢٥٥}. والظاهر أنه يعني أنه لا يكتب حديثه. ويحق لابن عدي أن يجرح أبا حنيفة إذا ثبت له الجرح، ولا يعاب عليه ذلك، ولكن يلحظ عليه أمور عدة:

أولاً: أنه لم ينظر إلى رواية الثقات عن أبي حنيفة، كما فعل في كثير من الرواة، فإن أبا حنيفة قد روى عنه أكثر من مائة محدث، أغلبهم من الثقات الحفاظ المشهورين بالرواية والحديث والفقهاء في زمانهم، ذكرهم الذهبي وغيره^{٢٥٦}، في حين أنه دافع عن كثير من الرواة، ومال إلى توثيقهم، أو قبول أخبارهم اعتماداً على رواية بعض الثقات عنهم، وقد سبق لنا بعض الأمثلة لذلك.

ثانياً: أنه لم يعتذر لأبي حنيفة بشيء وإن كان عادته في أغلب المجروحين أن يعتذر لهم بأن يقول لهم "أرجو أن لا يعتمد الكذب ولكن يشتبه عليه" أو "يهم في الشيء بعد الشيء" أو نحو ذلك من الألفاظ التي سبقت. وأبو حنيفة أجدر بأن يعتذر له بمثل ذلك؛ لأنه قد وثقه جماعة من أئمة النقد في حفظه وضبطه وعدالته وورعه، ومن جرحه فإنهما جرحه في حفظه وضبطه، أو تكلم فيه من أجل الخلاف المذهبي أو العقدي، كما هو مفصل في مصادر ترجمته، وكما ذكر بعضه ابن عدي نفسه. فهو أولى بأن يعتذر له إن ثبت أنه وهم وأخطأ في قليل أو كثير من رواياته. ولعلنا نوازن ما قاله في أبي حنيفة بما قاله في معاصره وخصمه الألد شريك بن عبد الله بن الحارث بن شريك بن عبد الله النخعي، فقد ذكره فيه أنواعاً من الجرح من السابقين، فهو عند جمهور النقاد ضعيف جداً، وعند بعضهم صدوق ضعيف الحفظ كثير الوهم والخطأ. ثم أورد ابن عدي جملة كبيرة من أحاديثه المنكرة التي أخطأ فيها، ثم قال: "ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً منه، وفي بعض ما لم أتكلم علي حديثه مما أملت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يعتمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف"^{٢٥٧}، ولعلك، أيها القارئ الكريم، قد تبين لك المسافة الكبيرة بين الحكمين، فهذا رغم ثبوت كثرة أخطائه وأوهامه يدافع عنه بأنه لا يعتمدها، بل يؤتى من سوء حفظه، ثم يبالغ بأنه ما لم يعتمد الخطأ فلا يستحق أن يضعفه"، وكأن سوء الحفظ ليس بضعف في راوي الحديث!

وقد رأينا يقول في عفان بن مسلم أبي عثمان الصغار الذي ضعفه جماعة: "وعفان أشهر وأوثق وأصدق من أن يقال فيه

شيء مما فيه ينسب إلى الضعف... ولا أعلم لعفان إلا أحاديث... مراسيل فوصلها، وأحاديث موقوفة فرفعها، وهذا مما لا ينتقصه؛ لأن الثقة وإن كان ثقة قد يهيم في الشيء بعد الشيء...". يا سبحان الله! فها هنا يعد أن وصل المرسل ورفع الموقوف ليس عيباً ولا ضعفاً في الراوي، ثم يأتي فيضعف أبا حنيفة بهذا السبب فقط.

ثالثاً: أنه نقل جملة من روايات أبي حنيفة التي خالف فيها الثقات، فحكم من خلالها بضعفه، ولكنه لم يثبت من صحة نسبه إلى أبي حنيفة، فقد رأينا في أسانيدنا ما بين ابن عدي وأبي حنيفة بعض المجروحين، كما أنه يوجد في شيوخ أبي حنيفة من هو ضعيف. فلا بد من التأكد هل البلاء من أبي حنيفة أو ممن بعده أو ممن قبله. وقد رأينا أن ابن عدي في كثير من الأحيان يقول: "وأخاف أن يكون البلاء من الراوي عنه لا منه"، أو "لا أدري البلاء منه أو من الراوي عنه" أو نحو ذلك من العبارات التي تنبئ عن دقته. ولكنه لم يفعل ذلك مع أبي حنيفة. ولتوضيح ذلك أقول: إنني قد رأيت ابن عدي يسوق في ترجمة أبي حنيفة ستة من أحاديثه، وبين في ثلاثة منها أنه تابعه فيها بعض الرواة، إلا أنه رد المتابعة بأن الرواة الذين تابعه فيها ضعفاء. وأما الثلاثة الباقية التي ضعف بها أبا حنيفة فهي كما يلي:

(١) ذكر ابن عدي بإسناده عن أبي حنيفة عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: "مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، وفي كل ركعتين تسليم بعد التشهد، ولا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها شيء"، وقال: "زاد أبو حنيفة في هذا المتن: "وفي كل ركعتين تسليم" ٢٥٨. أي إن هذه الزيادة ما تفرد به أبو حنيفة وأن غيره من الرواة روه بغير هذه الزيادة، فهو من مناكيره، ودل على عدم ضبطه. والواقع أن أبا حنيفة لم يتفرد بهذه الزيادة، بل تابعه فيها غيره، فقد روى أبو يعلى الموصلي هذا الحديث فقال: "حدثنا عبد الغفار، حدثنا علي بن مسهر عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ بهذه الزيادة" ٢٥٩، فأبو حنيفة قد تابعه في هذه الزيادة علي بن مسهر، وهو ثقة من رواة الصحيحين ٢٦٠، فما أبعد ابن عدي عن الحق والعدل والإنصاف في اتهام أبي حنيفة بهذه الزيادة!

(٢) روى بسنده عن أبي حنيفة: ثنا أبو حجية، عن ابن بريدة عن أبي الأسود الدثلي عن أبي ذر عن النبي ﷺ: "إن أحسن ما غيرتم به الشعر الحناء والكتم"، وذكر أن غير أبي حنيفة من الرواة لم يذكروا في السند "ابن بريدة"، فذكره زيادة منكراً في السند منه، يدل على أنه لم يضبط هذا السند جيداً، فخالف غيره من الرواة. ولست أدري كيف ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناكير أبي حنيفة! فإنه حديث مشهور بسنده ومنتها، فقد رواه أصحاب السنن الأربعة في سننهم، وأحمد في المسند، وكلهم بهذا السند، وبهذا اللفظ، وتابع أبا حنيفة في روايته عن أبي حجية عن ابن بريدة عن أبي الأسود عن أبي ذر كل من عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وهشيم بن بشير، وعبثر بن القاسم، وعبد الله بن إدريس وابن نمير، كما تابع أبا حجية في ذكر عبد الله بن بريدة سعيد بن إلياس الجربري ٢٦١

(٣) قال ابن عدي: ثنا عبدان، ثنا زيد بن الحريش، ثنا أبو همام الأهوازي، عن مروان بن سالم عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ أكل ذبيحة امرأة، ثم قال: "لم يروه موصولاً غير أبي حنيفة، زاد فيه علقمة وعبد الله والنبي ﷺ.. يرويه منصور، ومغيرة عن إبراهيم قوله" ٢٦٢. فالحديث رواه غير أبي حنيفة موقوفاً على إبراهيم النخعي، فهو مخطئ في رفعه ووصله. والملحوظ أن الراوي عن أبي حنيفة مروان بن سالم ضعيف جداً متروك، منكر الحديث، كما ذكره ابن عدي نفسه في كتابه وقال فيه: "وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه" ٢٦٣. فكيف تعين لابن عدي حمل العبء على أبي حنيفة دون مروان هذا، بل الظاهر أن البلاء من مروان لا منه أبي حنيفة.

وهنا لا بد أن يتفكر الباحث أن ابن عدي إذا كان يخطئ في الحكم على أوام أبي حنيفة في هذه الأحاديث القليلة التي ذكرها، بسبب يتعجله وتسرعه، وميله عنه، مما منعه من التريث والتعمق، فلا يبعد أن يحصل له مثل ذلك في بقية الأحاديث "الثلاثمائة" التي أشار إليها.

ومما سبق تبين أن ابن عدي رغم ما يتصف به من الاعتدال والتوازن قد انساق مع التيار العصبي السائد في عصره، ويظهر

شيء من هذا الجروح والقسوة والتعجل في مناقشته بعض تلاميذ أبي حنيفة، مثل محمد بن الحسن الشيباني، ويوسف بن خالد السمني، والحسن بن زياد اللؤلؤي، والحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي^{٢٦٤}. خلافاً لأبي يوسف، وأسد بن عمرو، صاحبي أبي حنيفة، وفقد أثنى عليهما ووثقهما^{٢٦٥}. والظاهر أن ابن عدي الأصل فيه الاعتدال والاعتدال والتريث في الحكم والاعتذار للراوي المجروح، وعدم المحاباة في ذلك كله، إلا أن حبه الفطري لمذهبه وأئمة، وكرهه الطبيعي للأحناف والتيار العصبي السائد بين الأحناف وبين المحدثين قد دفعه أحياناً إلى الخروج من الاعتدال وتجاوز الحد، والتعجل والتعصب في الجرح أو التعديل.

وبعد فرغم تلك المآخذ القليلة والهفوات اليسيرة فإن "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي يبقى من أوسع الموسوعات في المجروحين، ومن أعظم المؤلفات فائدة في علم الجرح والتعديل، وأهم المصادر لمعرفة الضعفاء والأحاديث الضعيفة والموضوعة وعللها ومواقع الإنكار فيها، وينبغي، وأزخرها فائدة وأغزرها مادة. فرحم الله بن عدي وجزاه عن الإسلام والمسلمين، وعن الحديث والمحدثين خير الجزاء.

^١ السيوطي **ضوء في ضعفاء الرجال** (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص ٣٨٠.

^٢ الذهبي، **زياد أعلام النبلاء**، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م) ١٦/١٥٤.

^٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦.

^٤ ابن عدي **الكامل في ضعفاء الرجال** (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ١/١٢٩، و١٣٢، و٢٠٧.

^٥ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٥٤١-٥٤٧.

^٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦.

^٧ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦.

^٨ ابن عدي، الكامل ٨٣/١.

^٩ المرجع السابق ٩٦/١.

^{١٠} المرجع السابق ٩٦/١.

^{١١} المرجع السابق ٩٨/١.

^{١٢} المرجع السابق ١٠٠/١.

^{١٣} المرجع السابق ١٠٩/١.

^{١٤} المرجع السابق ١١٣/١.

^{١٥} المرجع السابق ١٢٠/١.

^{١٦} المرجع السابق ١٢٢/١.

^{١٧} المرجع السابق ١٥٧/١.

^{١٨} المرجع السابق ١٨٣/١.

^{١٩} المرجع السابق ١٨٤/١.

^{٢٠} المرجع السابق ١٨٨/١.

^{٢١} المرجع السابق ١٨٩/١.

^{٢٢} المرجع السابق ١٩٦/١.

^{٢٣} المرجع السابق ١٠٨/١.

^{٢٤} المرجع السابق ١٠٩/١.

^{٢٥} المرجع السابق ١١٣/١.

^{٢٦} المرجع السابق ١٢٤/١.

- ٢٧ المرجع السابق ١/١٨١.
 ٢٨ المرجع السابق ١/١٩٠.
 ٢٩ المرجع السابق ١/١٩١.
 ٣٠ المرجع السابق ١/٢١٧.
 ٣١ المرجع السابق ١/٢١٩.
 ٣٢ المرجع السابق ١/٢٢٧.
 ٣٣ المرجع السابق ١/٢٧٠.
 ٣٤ المرجع السابق ١/٢٨٦.
 ٣٥ المرجع السابق ١/٢٩٨.
 ٣٦ المرجع السابق ١/٣١١.
 ٣٧ المرجع السابق ١/٣٢١.
 ٣٨ المرجع السابق ١/٣٢٢.

٣٩ الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني عنه نسخة في نسخة عن نسخة عن نسخة (بيروت، دار الفكر ١٩٩٣م/١٤١٤هـ) ص ٢٩١، وابن العماد الحنبلي، سيرة عنه (بيروت، دار الفكر) ٣/٥١.

- ٤٠ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٤٨-٤٩، وابن عدي، الكامل ١/٨٠.
 ٤١ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٣٥-٥٣٦، وابن عدي، الكامل ١/٨٤.
 ٤٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٦٨، وابن عدي، الكامل ١/٩٩.
 ٤٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٩٦-١١٣، وابن عدي، الكامل ١/١١١.
 ٤٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/١١٨، وابن عدي، الكامل ١/٨١.

٤٥ ابن خلكان، مفيد في الأعيان (بيروت، دار صادر) ١/٧٧-٧٨، ابن تغري بردي مجمع البيان في معرفة أعلام النبلاء، (القاهرة، وزارة الثقافة، دون تاريخ) ٣/١٨٨، وابن عدي، الكامل ١/٨٢.

- ٤٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٧-١٠، وابن عدي الكامل ١/٨٠.
 ٤٧ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٣٨، وابن عدي، الكامل ١/١٠٠.
 ٤٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/١٧٤-١٨٠، وابن عدي، الكامل ١/٨١.
 ٤٩ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٨٦، وابن عدي، الكامل ١/٨٠.
 ٥٠ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٩٢-٢٩٣، وابن عدي، الكامل ١/٩١.
 ٥١ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٤١٧-٤٢٢، وابن عدي، الكامل ١/١١٢.
 ٥٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٢١-٢٣٧، وابن عدي، الكامل ١/١٣٨.
 ٥٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٤٤٠-٤٥٦، وابن عدي، الكامل ١/١٣٥.
 ٥٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٥١٠-٥١٢، وابن عدي، الكامل ١/١٥٦.
 ٥٥ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٤/٥٠١-٥٠٧، ابن عدي، الكامل ١/١٠١.
 ٥٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥/١٠-١٣، وابن عدي، الكامل ١/٩٩.
 ٥٧ ابن خلكان ١/٧١-٧٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧-٣٢، وابن عدي، الكامل ١/١١١.
 ٥٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٣-٢٦٩، وابن عدي، الكامل ١/٣٠٤.
 ٥٩ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٥، و ١٥/٣٤٠-٣٥٥، وابن عدي، الكامل ١/٣٣٩-٣٣٨.
 ٦٠ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤، و ١٧/٣٠١-٣٠٣.
 ٦١ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٥، و ١٧/٣٨١.
 ٦٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٥، و ١٧/٥٤٤.
 ٦٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٥، و ١٧/٤٦٩-٤٧١.

٦٤ الخليل الخليلي، الإرشاد ص ٢٩١، والذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦، ١٥٥، وابن العماد، شذرات الذهب ٥١/٣، والزركلي علاء الدين (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة، ١٩٩٠م) ١٠٣/٤.

٦٥ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٦/١٦، والزركلي، الأعلام ١٠٣/٤.

٦٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦.

٦٧ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٥/١٦.

٦٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٥٥/١٦.

٦٩ الخليلي، الإرشاد ص ٢٩١.

٧٠ الخليلي، الإرشاد ص ٢٩١.

٧١ ابن كثير علاء الدين علاء الدين (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م) ٣٦/٨.

٧٢ السيوطي، طبقات الحفاظ ص ٣٨١.

٧٣ ابن العماد، شذرات الذهب ٥١/٣.

٧٤ ابن فارس، معجم في فضائل زكك (إيران، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ) ٤٥١/١.

٧٥ د. إبراهيم أنيس وزملاؤه معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، دون بيانات) ١١٥/١.

٧٦ د. أمين أبو لوي، علاء الدين علاء الدين (السعودية، الخبر، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ٧١.

٧٧ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٢٤٦/٥.

٧٨ د. إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٥٨٨/٢.

٧٩ د. أمين أبو لوي، علم أصول الجرح والتعديل ص ٧١.

٨٠ الحافظ العراقي علاء الدين علاء الدين (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ٤٢٠.

٨١ الترمذي، محمد بن عيسى معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٣٣/٥، كتاب العلم، الحديث رقم ٢٦٥٦،

و ٢٦٥٧، وأحمد بن حنبل، معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ١٨/٨، رقم

٣٥٠ مسند المدنيين، رقم ١٦٢٩٦، وابن الأثير: المبارك بن محمد، معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ١٨/٨، رقم

٥٨٤٩، ٥٨٤٨

٨٢ متفق عليه. البخاري، محمد بن إسماعيل معجم في فضائل زكك (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ٤٢٠.

معجم في فضائل زكك رقم ١٠٦، ومسلم بن الحجاج القشيري معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٨/٠، رقم ١.

٨٣ مسلم ١/١، المقدمة، رقم ٥.

٨٤ مسلم ٩/١، المقدمة.

٨٥ مسلم ١٢/١، المقدمة، رقم ٦.

٨٦ انظر لذلك أحاديث في البخاري ١٢٦/٧، و ٤٦/٩، كتاب المناقب، رقم ٣٨٠٨، وكتاب فضائل القرآن، رقم ٤٩٩٩، ومسلم ٤/١٩١٣، فضائل الصحابة،

رقم ٢٤٦٤، والبخاري ٤٩٨/٧، كتاب المغازي، رقم ٤٢٥٠، والبخاري ٩٠/٧، كتاب المناقب، الحديث رقم ٣٧٤١، والبخاري ٩٣/٨-٩٤، كتاب المغازي،

رقم ٤٣٨٠. ومسلم ٤/١٨٨١، كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤١٩، ومسلم ٢/١١١٤-١١٢٠، كتاب الطلاق، باب البائن لا نفقه لها، رقم ١٤٨٠،

والبخاري ١٠/٤٧١، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، رقم ٦٠٥٤، ومسلم ٤/٢١٤٤-٢١٤٥، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم،

رقم ٢٧٨٠، ومسلم ٤/١٩٤٢، كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٩٥، والترمذي ٥/٦٥٣-٦٥٤، كتاب المناقب، رقم ٣٨٦٣.

٨٧ مسلم ١/٥٩-٦٠، كتاب الإيمان، رقم ٣١.

٨٨ مسلم ٢/٨٨٦-٨٩٢، كتاب الحج، رقم ١٢١٨، والنسائي، أحمد بن شعيب معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٣٠١/٠، رقم ١.

١٥٧/٥: كتاب مناسك الحج، رقم ٢٧١٢.

٨٩ ابن ماجه ١/٣٥٣-٣٥٢، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم ١١١١، والبوصيري، أحمد بن أبي بكر، معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٣٠٣/٠، رقم ١.

معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ١٧٢: وقال: "إسناده صحيح، رجاله ثقات"، والألباني، معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٣٢٩/١، رقم ١١٢١/٩١٩، وقال: "صحيح".

٩٠ مالك معجم في فضائل زكك (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٢٢٠/٠، رقم ١٤٠/٠، كتاب الفرائض، رقم ١٠٩٨، البخاري ١١/٢٦-٢٧، كتاب الاستئذان،

رقم ٦٢٤٥، مسلم ١٦٩٤/٣، كتاب الآداب، رقم ٢١٥٣، البخاري ٢٤٧/١٢، كتاب الديات، رقم ٦٩٠٨. ومسلم ١٣١١/٣، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، رقم ١٦٨٣، البيهقي طه زمر مطبق قانون الإمام طه في نهضة خنكفة الطه في نهضة الخنكفة (١٨٨٣/غ/٣٠٣)، الطحاوي، سنن لعنهم في نهضة خنكفة الطه في نهضة الخنكفة (١٨٧٦/غ/٣٠٦)، أحمد طه لزمن (لشدة طه من نهضة الخنكفة لعنهم). تخريف أحسن سنن ٢٦٦/غ/١٨٤٧، الجزء السادس، ص ٤٤٥٣/٢١٣، مسند المكثرين من الصحابة، رقم ٤٤٣٩، مسلم ٢٠٥٨-٢٠٥٩، كتاب العلم، رقم ٢٦٧٣.

٩٢ الحاكم طه لزمن عروة شريفة الإمام طه في نهضة خنكفة الطه في نهضة الخنكفة (١٨٨٠/غ/٣٠٠)، رقم ١٢١٣. والذهبي، سير أعلام النبلاء ٧٢/١، ٨٥/٤، ٣٢٥/٤، وابن حجر العسقلاني تكملة المحيطة للإمام طه في نهضة خنكفة الطه في نهضة الخنكفة (١٨٨٣/غ/٣٠٤)، رقم ٢٣٨/٧، و٢٨٧/٧.

٩٣ انظر لنماذج ذلك الجرح وألفاظه: البخاري ٢١٨/١، ٤٣١/٦-٤٣٣، كتاب العلم رقم ١٢٢، وفي كتاب أحاديث الأنبياء رقم ٣٤٠١، والبخاري ٤٨٩/٢-٤٩٠، كتاب الوتر، رقم ١٠٠٢، مسلم ١٣/١-١٤، المقدمة، مسلم ٦٤٣/٢، كتاب الجنائز، رقم ٩٣٢، الترمذي ٣٢٧/٣، كتاب الجنائز، رقم ١٠٠٤، ومالك ١٢٣/١، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، وابن ماجه ٤٤٩/١، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم ١٤٠٢، وابن عدي ١١٩/١، ١٢٤/١، أحمد (قرطبة)، الجزء الثالث من المجلد الخامس، ص ٧٩٤، رقم ٢٣٨٩٩.

٩٤ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (بيروت، دار الفكر) ١/١-٢، وزين الدين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ٤٢٠-٤٢١، وفتح المغيبي شرح ألفية الحديث (القاهرة، مؤسسة السنة، الطبعة الجديدة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص ٤٦٣، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) ٣/٢٦٣-٢٦٤، والسيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة) ص ٣٩٨، ومحمد عبد العزيز الخولي، مفتاح السنة (بيروت، دار الكتب العلمية) ص ١٥١-١٥٤، والدكتور أمين أبو لوي، علم أصول الجرح والتعديل (السعودية، الخبر، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ص ٢٠٢-٢١٢، والدكتور محمد بن مطر الزهراني، علم الرجال (السعودية، الرياض، دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) ص ١٣١-١٤٤. الخليلي، الإرشاد ص ٢٩١.

٩٦ ابن كثير، البداية والنهاية (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م) ٨/٣٦.

٩٧ الذهبي، ميزان الاعتدال (بيروت، دار الفكر) ١/١.

٩٨ السخاوي، ومحمد بن عبد الرحمن، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) ٣/٢٦٣.

٩٩ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٥-١٥٦.

١٠٠ ابن عدي ٧٨/١-٧٩.

١٠١ ابن عدي ٨٠/١-٢٦٦.

١٠٢ ابن عدي ٩/١٩٠.

١٠٣ ابن عدي ٩/٢٠٨.

١٠٤ ابن عدي ١/٢٦٧.

١٠٥ ابن عدي ٢/١٥١.

١٠٦ ابن عدي ١/٢٦٩، و٣/٣، و٣٤١، و٣/٢، و٥٧.

١٠٧ ابن عدي ٢/١٥٣-٢٢٨.

١٠٨ ابن عدي ٢/٢٥٢-٢٥٩.

١٠٩ ابن عدي ٢/٤٧٨، و٥١٨، و٣/٣، و٩٣، و٥٠٤، و٥١٨، و

١١٠ ابن عدي ١/٣٩٩-٤٠٤، وابن حجر، تقريب التهذيب ص ٨٩.

١١١ ابن عدي ٣/٨١.

١١٢ ابن عدي ١/٣٠٢.

١١٣ ابن عدي ١/٣٣٨-٣٣٩.

١١٤ ابن عدي ٢/١٦٩-١٧٠.

١١٥ ابن عدي ٥/٣٥٣.

- ١١٦ ابن عدي ٣٠٥/٥ .
- ١١٧ ابن عدي ٤٢٦/٥ .
- ١١٨ ابن عدي ١٤٩/٢ .
- ١١٩ ابن عدي ٤١٠-٤١٣، ٦٧-٦٥/٣، ١٥٨-١٦٠، ٣٣٨-٣٤٠، ٤٤٣/٤ .
- ١٢٠ ابن عدي ١١١/٢-١١٢ .
- ١٢١ ابن عدي، ٢٧٣-٢٧٤ .
- ١٢٢ ابن عدي ٢٣٦/٣ .
- ١٢٣ ابن عدي ٤٣٤/٣ .
- ١٢٤ ابن عدي ٩٨/٣ .
- ١٢٥ ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (لاهور، دار نشر الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى ١٩٧٩م) ٣٠/٢ .
- ١٢٦ ابن عدي ٣٠١/٢ .
- ١٢٧ الذهبي، ميزان الاعتدال ٣٦٦/١، والمغني في الضعفاء (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ١٨٩/١ .
- ١٢٨ ابن عدي ١٨٦/٢ .
- ١٢٩ الذهبي، ميزان الاعتدال ٣١٠/١، والمغني في الضعفاء ١٥٩/١ .
- ١٣٠ ابن عدي ٤٦٨/٢ .
- ١٣١ ابن عدي ٣٢٤-٣٢٩/٣ .
- ١٣٢ ابن عدي ٧١/٦ .
- ١٣٣ ابن عدي ٢٠٧/٦ .
- ١٣٤ ابن عدي ١٠٥/٧ .
- ١٣٥ ابن عدي ٣٧٤/٤ .
- ١٣٦ ابن عدي ١٦٠/٣ .
- ١٣٧ ابن عدي ٣٤٠/٧ .
- ١٣٨ النسائي، السنن، كتاب الأشربة، رقم ٥٧٠٣ .
- ١٣٩ ابن عدي ٤٥٤/٣ .
- ١٤٠ ابن حجر، تهذيب التهذيب (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م) ٨٧/٣ .
- ١٤١ ابن حجر، مغني في الطبقة (سوريا، حلب، دار الرشيد، طبعة ثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ص ٢٧٣، رقم ٤٣١٨ .
- ١٤٢ ابن عدي ٤٥٤/٣، و ٩١/٩ .
- ١٤٣ ابن عدي ٩٥/٩ .
- ١٤٤ ابن عدي ٤٥٨/٣ .
- ١٤٥ ابن عدي ٣٨٧/٤ .
- ١٤٦ ابن عدي ٣٧٠/٤ .
- ١٤٧ ابن عدي ٩٤-١١٥، والذهبي، ميزان الاعتدال ٥١٣-٥١٥ .
- ١٤٨ ابن عدي ١١٥/٣ .
- ١٤٩ مسلم بن الحجاج القشيري، الصحيح، كتاب الإيمان، رقم الحديث ٥٥ .
- ١٥٠ ابن عدي ٣٠٢-٢٩٥/١ .
- ١٥١ ابن عدي ٤٩٩-٥٠٠ . وينظر: ابن حجر، التقريب ص ٣٥١ .
- ١٥٢ ابن عدي ٥٠١/٥ .
- ١٥٣ الترمذي، السنن، كتاب الصلاة، رقم ٤٨٠ .
- ١٥٤ ابن عدي ٣١٤/٣ .

- ١٥٥ ابن عدي ٢/٢٥٤.
- ١٥٦ ابن عدي ٧/٥٥٦-٥٥٧.
- ١٥٧ ابن حجر، التقريب ص ٢٥٠.
- ١٥٨ ابن حجر، التقريب ص ٨٩.
- ١٥٩ ابن حجر، التقريب ص ٥٠٨.
- ١٦٠ ابن عدي ٤/٢٧٧-٢٧٥.
- ١٦١ ابن عدي ٤/٢٧٨.
- ١٦٢ ابن حجر، التقريب ص ٤٦٧.
- ١٦٣ ابن عدي ٧/٢٧٠.
- ١٦٤ ابن عدي ٦/٥٤٥.
- ١٦٥ ابن عدي ٥/١٨٨.
- ١٦٦ ابن عدي ١/٥٥٩.
- ١٦٧ ابن عدي ٣/٣٤٣.
- ١٦٨ ابن عدي ٣/٥٦٣.
- ١٦٩ ابن عدي ٤/٣٥٠.
- ١٧٠ ابن عدي ٦/٢١٢.
- ١٧١ ابن عدي ٢/٢٤٨.
- ١٧٢ ابن عدي ٢/٢٥٠.
- ١٧٣ ابن عدي ٣/٤٧٩.
- ١٧٤ ابن عدي ٣/٤٣٣.
- ١٧٥ ابن عدي ١/٤٠٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٨٨، ٣٩/٢، و ٣/٨١، ١٦٥، ٣٤٠، ٣٩٤، ٥١٧، ٤/٢٦٢، ٤٥٤، ٤٧٢، ٥/٢٧٧، ٤٠٤، ٤١٧، ٦/٤٧٧، ٤٨٧، ٧/١٧٧.
- ١٧٦ ابن عدي ٧/١٧٦، ١٨٢.
- ١٧٧ ابن عدي ٧/١٧٧.
- ١٧٨ ابن عدي ١/٤٤٩، ٤٦٤، ٤٦٥، ٢/٦٦، ١٧٧، ٣٦٩، ٥٣١، ٣/٨١، ١٦٥، ٣١٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٢٢، ٥٢٠، ٥٦٤، ٤/١٤٠، ١٤٤، ٤٧١، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥/٢٨١، ٦/٥٤، ١٥٢، ١٥٥.
- ١٧٩ ابن عدي ١/٢٧٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٩، ٥١٩، ٤٠/٢، ٤٣، ٨٢، ٢٢٧، ٣/٧٠، ٥٦١، ٤/٦٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٨٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥٤، ٥/٢٦٨، ٤٦٤، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٣٠، ٦/٨٦، ٩٣، ١٤٦، ٦/٢٤٦، ٤٤٤، ٧/١٧٦، ١٨٢.
- ١٨٠ ابن عدي ١/٢٧٧، ٣٨٥/١، ١٦/٢، ٨٢، ٢٤٤، ٣/١٦٣، ٢١٧، ٥٠٩، ٥٤٢، ٤/٦٨، ٦/١٦١، ١٦٦، ٩/١٧١.
- ١٨١ ابن عدي ١/٢٧٣، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤٠٥، ٤١٩، ٤٧١، ٥١٩، ٥٢٠، ٢/٤٤، ٧٣، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٧، ٤/١٣٢، ٥/٢٠٩، ٦/٢٧٤، ٦/١٣٣، ٧/٥، ٦، ٩.
- ١٨٢ ابن عدي ٩/٤٦.
- ١٨٣ ابن عدي ٥/٣٠٣.
- ١٨٤ ابن عدي ٩/٨٥.
- ١٨٥ ابن عدي ٥/٣٦٧.
- ١٨٦ ابن عدي ١/٤٥٤، ٥١٦، ٥٤٨، ٥٥٥، ٢/٢٨، ٥٢، ١٨٢، ٣/٤١٧، ٥٣١، ٥٣١، ٥٧٠، ٤/٥٣، ٦٨، ٨٥، ٤٣٦، ٥/٩٢، ١٠٢، ٣٢٨، ٤٦٢، ٤٧١، ٤٧٨، ٥٥٩، ٦/١٣١، ٧/٢٨٢، ٩/١٦٨.
- ١٨٧ ابن عدي ١/٣٩٥، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٥٤، ٤٦٦، ٥٠٩، ٢/٣١، ٣/٢٣٦، ٤/٦٣، ٦٤، ٣٣٤، ٤٤٠، ٤٦٥، ٥٠١، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥/٧، ٣٨٨، ٥٣٦، ٦/٦٩، ١١٩، ٧٨.

- ١٨٨ ابن عدي ١/٣٩٤، ٤٠٦، ٤١٢، ٤٢١، ٤٣٧، ٥١١، ٥٢٥، ٥٣٥، ٥٥٣، ٢١/٢، ٢٢، ٦٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٩٨، ٣٦٦، ١٨٤/٣، ١٩٠، ٢٨٤/٤، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٥٦، ٣٩٢، ٤٣١، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٨٤، ٥٠٦، ٥٢٧، ٨/٥، ١٢٨، ١٣٨، ١٧٤، ١٩٠، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٨٣، ٣١٣، ٣١٩، ٣٣٢، ٤٧٧، ٥١١، ٥٤٢، ٢٣٠/٦، ٢٣١، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٥١٢، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٤٨.
- ١٨٩ ابن عدي ١/٣٨٥، ٣٨٩، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤١٦/٥، ١٦١، ٢٣٢، ٣٨٠، ٤٥٧، ٥١٣، ٥٥/٦، ٢٧٣، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٣.
- ١٩٠ ابن عدي ٦/٣٨٥، ٤٩٥، ٢٥/٧.
- ١٩١ ابن عدي ١/٢٩٣، ٤١١، ٤١٢، ٤٢١، ٤٧١، ٥٣١/٣، ٤٠٥/٤، ٧٤/٥، ١٢٧/٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٥٠٤، ٢٩٤/٧، ٤١٨.
- ١٩٢ ابن عدي ١/٢٩٣، ٤٢٢، ٥٢٧، ٥٤٧، ٥٥٢، ٤٨/٢، ٧٥، ٣٣٩/٤، ٣٩٢، ٤٠٣، ٤٦٣، ٤٧٠، ٥٣٥، ٧٣/٥، ٨٣، ٢٢٠، ٣٣٤، ٣٨٧، ٥٤٤، ١١٢/٦، ١١٤، ١١٥، ٢٣٤، ٢٤٤، ٣٠١، ٤٣٨، ٢٥٤/٧.
- ١٩٣ ابن عدي ٦/٥٥، ٥٦، ١٩٩، ٣٧٧، ٤٦/٧، ٨٩، ٤٢٣.
- ١٩٤ ابن عدي ٦/٤١٧، ٥٠٢، ١٥/٧، ٣٥٢، ١١٥/٩.
- ١٩٥ ابن عدي ١/٣٤٠، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٥٤٠، ٥٣٥، ٤٨/٢، ٤٨٣، ٣٦٦، ٣٨٧/٤، ٥٠٦، ٢٠٥/٥، ٢٢٦، ٢٧١، ٢١٨، ١٠٢/٦، ١٠٦، ١١١، ١٣٤، ١٣٦، ٢٨٠، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٥٢/٧.
- ١٩٦ ابن عدي ٤/٥١٨، ٨٠/٥، ١١٨.
- ١٩٧ ابن عدي ١/٥٤٤، ٦٧/٢، ٩١، ٢٣٥، ٢٩٥، ١١٧/٣، ١٣١، ٢٢٣، ٢٦٤/٤، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥١٨، ٨٠/٥، ٤٢١، ٣٠/٦.
- ١٩٨ ابن عدي ٧/٤٢٣.
- ١٩٩ ابن عدي ١/٤١٢، ٥٧/٦، ٥٨، ١٣٧، ١٤٠.
- ٢٠٠ ابن عدي ٥/٦٤.
- ٢٠١ ابن عدي ١/٣٣٠، ٣٠١/٢، ٥١٦/٤، ١٥/٥، ٩٨، ١١٠، ٣٤٧، ٥١٩، ٩٥/٩.
- ٢٠٢ ابن عدي ١/٤١٥، ٤١٩، ٤٢١، ٥٢٧، ٢٩٧/٤، ٢٩٨، ٤٨٢، ٤٨٤، ١٤٦/٥، ١٥٣، ٥١٦، ٥١٨، ١٤٢/٦، ١٤٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ١١/٧، ٥٣١، ٥٣٢.
- ٢٠٣ ابن عدي ١/٢٩١، ٣٢٤، ٣٣٠، ٤١٠، ٥٤٠، ٥٥٨، ١٧٠/٢، ١٩٥، ٤٧/٣، ٢٣٣، ٤٧٥، ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٦، ٢٢٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٣/٦، ١٢٩، ١٣٠، ٢٢٤، ٢٦٠، ٣٢٧/٧، ٥٥٥، ٥٥٣، ١٢٣/٩، ٢٠٢.
- ٢٠٤ ابن عدي ١/٥٠، ٥٠١، ١٠٤، ٢٩٤، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٤، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٦/٣، ٢٩٥/٤، ٤٤٣، ٥٢٠، ٤٤٣، ٥٤٠، ٥٤٩، ٥٤/٥، ١٠٤/٥، ٣٨٠، ١٠٥، ٣٤/٦، ٤١، ٤٥، ١١٥، ١٣١، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٤٦، ٤٦٤، ٥٣١، ٥٣٤، ١٦/٧، ٨٩، ٩٢، ١٥٤، ٤٣٥، ٥٠٥، ٢٠٨/٩، ٢١٠.
- ٢٠٥ ابن عدي ٤/٤٤٢، ٣٦٩/٥.
- ٢٠٦ ابن عدي ٢/٤٠، ٤٤، ٧٨، ١٧٣، ٣٩٢، ٢٠٩/٥، ٥٤٤.
- ٢٠٧ ابن عدي ٧/٥٢٢.
- ٢٠٨ الذهبي، ميزان الاعتدال ٤/٦١.
- ٢٠٩ ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/٤٣٧. وينظر: تقريب التهذيب ص ٥١٢.
- ٢١٠ الذهبي، ميزان الاعتدال ١/٦٣٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٩٦-٩٧، وتقريب التهذيب ص ١٨٩.
- ٢١١ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢/١٥١-١٥٢، وتقريب التهذيب ٦٥٨.
- ٢١٢ مسلم، الصحيح، كتاب الأشربة، رقم ٢٠٢٨.
- ٢١٣ ابن عدي ٣/٤٥٠.
- ٢١٤ الذهبي، ميزان الاعتدال ١/٦٣٤-٦٣٥. وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٩٦-٩٧، والتقريب ص ١٨٩.
- ٢١٥ ابن عدي ١/٤٢٩.
- ٢١٦ ابن عدي ٣/٣٦٦.
- ٢١٧ ابن حجر، التقريب ص ١٥٧.
- ٢١٨ ابن عدي ٦/٧٧.

- ٢١٩ ابن عدي ٣٨٩/٢-٣٩١.
- ٢٢٠ ابن عدي ٤٢١/٢-٤٢٥.
- ٢٢١ ابن عدي ٢٢/٣.
- ٢٢٢ ابن عدي ٣٣٨/١-٣٣٩.
- ٢٢٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٥٤-٣٥٠/١٥.
- ٢٢٤ ابن عدي ٤٠٩/٣. وينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال ٤٤٧/١، والمغني في الضعفاء ٢٢٩/١.
- ٢٢٥ ابن عدي ٥٠١/١-٥٠٢.
- ٢٢٦ الذهبي، المغني في الضعفاء ١١٦/١.
- ٢٢٧ ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١٠٦.
- ٢٢٨ ابن حجر، تقريب التهذيب ص ١٨٦.
- ٢٢٩ ابن عدي ٥٠٣/٣.
- ٢٣٠ ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٣٥٧.
- ٢٣١ ابن عدي ٥١٠/٦.
- ٢٣٢ الذهبي، ميزان الاعتدال ٦٢٩/٢.
- ٢٣٣ ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٤٢.
- ٢٣٤ ابن عدي ١١٢/٧.
- ٢٣٥ الذهبي، ميزان الاعتدال ٣٣١/٣.
- ٢٣٦ محمد زاهد الكوثري، فقه أهل العراق وحديثهم (سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م) ص ٨٣.
- ٢٣٧ عبد الفتاح أبو غدة، تعليقه على الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي اللكنوي (سوريا، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ص ٣٠٦، التعليق رقم ١.
- ٢٣٨ ابن عدي ٣٥٧/١.
- ٢٣٩ ابن عدي ٣٥٣/١-٣٥٧، والذهبي، ميزان الاعتدال ٥٧/١-٦١، وابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب ١٤٣/١-١٤٤، وتقريب التهذيب ص ٩٣، رقم ٢٤١.
- ٢٤٠ أبو غدة، عبد الفتاح، أربع رسائل في علوم الحديث (سوريا، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص ٩٣-١٣٦، و ١٧١-٢٢٧.
- ٢٤١ الذهبي، ميزان الاعتدال ٥٩/١.
- ٢٤٢ ابن عدي ٣٥٨/١.
- ٢٤٣ ابن عدي ٣٥٨/١-٣٦٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب ١٤٣/١.
- ٢٤٤ ابن عدي ٢٧٤/٧.
- ٢٤٥ ابن عدي ٢٥٥/٧.
- ٢٤٦ ابن عدي ٥٣٥/١.
- ٢٤٧ ابن عدي ٦٧/٢.
- ٢٤٨ ابن عدي ٣٦٧/١.
- ٢٤٩ ابن عدي ٣٨٨/٧.
- ٢٥٠ الذهبي، ميزان الاعتدال ٦٠/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٤٥/١.
- ٢٥١ ابن عدي ٢٤٣/٣، ٤٠٣-٤٠٩، ٤٥٤/٤، ١١-٦/٨، ١٨٧-١٩٢.
- ٢٥٢ الذهبي، أعلام النبلاء ٤٠٣/٦، وميزان الاعتدال ٢٢٦/١، وابن العماد، شذرات الذهب ٢/٢٨، وابن قطلوبغا الحنفي، تاج التراجم (بيروت، دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ص ٦٣.
- ٢٥٣ ابن عدي ٥١٠/١.

٢٥٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١/٤١-٦٠، و١٢/٤٥٣-٤٦٣.

٢٥٥ ابن عدي ٨/٢٤٦.

٢٥٦ الذهبي، أعلام النبلاء ٦/٣٩٣-٣٩٤، وابن كثير، البداية والنهاية ٧/٨٦، محمد قاسم عبده الحارثي، مكانة أبي حنيفة بين المحدثين (كراتشي، إدارة القرآن،

الطبعة الأولى ١٤١٣هـ) ص ١٥٢-١٩٠

٢٥٧ ابن عدي ٥/٣٥.

٢٥٨ ابن عدي ٨/٢٤٣.

٢٥٩ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي (دمشق، بيروت، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ٢/٣٣٦، رقم الحديث ١٠٧٧.

٢٦٠ ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٠٥.

٢٦١ الترمذي، السنن، كتاب اللباس، رقم ١٧٥٣، والنسائي، السنن، كتاب الزينة، رقم ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، وأبو داود، السنن، كتاب الترجل، رقم ٤٢٠٥،

وابن ماجه، السنن، كتاب اللباس، رقم ٣٦٢٢، أحمد، المسند، ٢٠٨٠٠، ٢٠٨٥٥، ٢٠٨٧٨.

٢٦٢ ابن عدي ٨/٢٤٤.

٢٦٣ ابن عدي ٨/١١٩-١٢١.

٢٦٤ ابن عدي ٢/٥٠١-٥٠٣، ٣/١٦٠-١٦٢، ٧/٣٧٥-٣٧٦، ٨/٤٩٠-٤٩٧.

٢٦٥ ابن عدي ٨/٤٦٥-٤٦٨.